الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

A/36/566
S/14713
1 October 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البنود ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ،
٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
٦٩ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ١٣١ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
الحالة في كمبوتشيا
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار
قضية فلسطين
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
الحالة في الشرق الأوسط
مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا
مسألة قبرص
مسألة ناميبيا
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية
دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح
تخفيض الميزانيات العسكرية
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/١٤٣ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/١٤٥ باء
حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة
التدمير الشامل ومنظومات جديدة من
هذه الأسلحة
تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم
المؤتمر العالمي لنزع السلاح
نزع السلاح العام الكامل
التسليح النووى الاسرائيلي
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الأراضي المحتلة
مسألة جزر فلوريوز ، وخوان دى نوفا ، ويوروبا
وباساس دا اندیا الملغاسية
التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى
المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من
ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة
بالحكم الذاتي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
الاحتفال الرسمي بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر
الأول لرؤساء دول أو حكومات بلدان
عدم الانحياز

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرجوكم تعميم البلاغ المرفق الصادر عن اجتماع وزراء خارجية رؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٥ و ١٣١ ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) راؤل روا كورى
السفير
والممثل الدائم لكوبا

المرفق

اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز
في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم
المتحدة المعقود يومي ٢٥ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١

بـــــلاغ

أولا

١ ــ عقد وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعهم في مقر المنظمة في ٢٥ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، بقصد النظر فيما يتعين عليهم اتخاذه من اجراءات فيما يتعلق بالبنود التي سينظر فيها خلال الدورة الحالية ، والتي تهم بلدان عدم الانحياز بوجه خاص .

٢ ــ ورحب الاجتماع باستقلال بليز ، وحيّا انضمامها الى الأمم المتحدة ، وقبلها عضوا كامل العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز . ونظر الاجتماع أيضا في قبول اكوادور عضوا كامل العضوية في الحركة ، ووافق على ذلك . ان الزيادة المطّردة في عدد بلدان عدم الانحياز هي دليل على تزايد سلامة وأهمية سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز .

٣ ــ وأحاط الاجتماع علما بتقرير الرئيس عن أنشطة بلدان عدم الانحياز منذ المؤتمر الوزاري المعقود في نيودلهي ، وحث جميع بلدان عدم الانحياز على مواصلة جهودها الهادفة الى تنفيذ المقررات التي اتخذها مؤتمر القمة السادس وكذا مقررات المؤتمر الوزاري المذكور أعلاه ، والاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق بشأن ناميبيا ، الذي عقد في الجزائر .

٤ ــ وقد عبّر الاجتماع عن الارتياح لأن الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت الى جميع الدول ، نظرا الى تهديد السلم والأمن الدوليين من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ، أن تفرض ضد ذلك البلد الجزاءات الالزامية الشاملة وفقا لأحكام الميثاق ، وأن تنهي جميع معاملاتها مع نظام جنوب افريقيا العنصري من أجل فرض العزلة الكاملة على ذلك البلد . وألزم الوزراء ورؤساء الوفود أنفسهم الزاما كاملا بتنفيذ القرار الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة .

٥ ــ وأحاط الاجتماع علما بتقرير وزراء خارجية زامبيا ، وكوبا ، والهند ، ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن التوصل الى حل سلمي للصراع بين ايران والعراق . وأثنى الاجتماع على هذه المساعي وطلب منهم مواصلة جهودهم الهامة وفقا للولاية التي منحهم اياها مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي .

وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما ، مع الارتياح البالغ ، بالمقرر الذى اعتمده بالاجماع مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بترشيح صاحب السعادة السيد سليم أحمد سليم ، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة ، لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة ، وقرروا تأييد هذا الترشيح تأييدا كاملا .

ثانيا

٦ - لاحظ الوزراء ورؤساء الوفود بقلق بالغ ان الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تنعقد في جو من التدهور المستمر للسلم والأمن الدوليين . وذلك أن العالم قد اقترب من حافة صراع عالمي النطاق بسبب الأزمة التي تواجهها عملية الانفراج ، وسياسة تنافس الكتل ومناطق النفوذ ، التي بدت في التصعيد العقيم والبالغ الخطورة لسباق التسلح ، ولاسيما في جانبه النووى ، والتعليق التام لمفاوضات مجدية بشأن ايقاف وعكس سباق التسلح وتسلط فكرة التفاوض من مركز القوة ، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والعدوان ، والتدخل العسكرى والاحتلال الأجنبي ، الذى يشمل دخول وتواجد القوات الأجنبية أو المرتزقة أو القوات غير النظامية في ظل أية ذريعة ضد سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، وكذلك في اعاقة كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني ، واستمرار وجود بؤر التوتر والعدوان وتفاقمها ، ولاسيما في الشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وجنوب غربي آسيا ، وجنوب شرقي آسيا ، وشمال شرقي آسيا ، ومنطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وهو الأمر الذى قدّره المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ والذى أكده من جديد المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ . وتقود هذه السياسة الى عودة ظهور الحرب الباردة بأبعاد جديدة ومقلقة ، فتزيد بذلك من خطر الحرب والابادة التامة للجنس البشرى .

وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد قلقهم ازاء تزايد سباق التسلح ، ولاسيما سباق الأسلحة النووية ، وتكديس جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، واستحداث نظم أسلحة جديدة أعظم تدميرا وأشد فتكا ، كالقنبلة النيوترونية ، وكذا محاولات ترويج أفكار جديدة وخطيرة عن " الحرب النووية المحدودة " تهدف الى جعل الفرق بين الحرب النووية والحرب التقليدية غير واضح . وأكدوا على دور ومسؤولية الدول العظمى الخاصين في ايقاف وعكس سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووى ، ودعوا هذه الدول الى أن تبدأ على الفور وباصرار المفاوضات الجادة الرامية الى ازالة التهديد بحرب نووية شاملة وتنفيذ تدابير لنزع السلاح بقصد تحقيق نزع عام وكامل للسلاح . وفي هذا الصدد ، حث الوزراء ورؤساء الوفود جميع الدول الأعضاء على بذل أقصى جهودهم من أجل نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ .

وأشار الوزراء ورؤساء الوفود الى النداء البالغ الأهمية الذى وُجه في مؤتمرهم في نيودلهي ، والذى دعوا فيه جميع الدول والشعوب وقادتها الى أن يعملوا بحماس من أجل تفادى الحرب وتعزيز السلم والأمن الدوليين بتنفيذ مبدأ التعايش السلمي النشط في العلاقات بين جميع الدول ، وتحاشي الاجراءات المؤدية الى المواجهة ، ومنع جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ، ومن أجل الالتزام الدقيق بمبادئ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ؛ ومن أجل عدم اكتساب الأراضي بالقوة ، ومن أجل تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، ومن أجل ايقاف وعكس سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووى ؛ ومن أجل ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والعنصرية والاحتلال الأجنبي لحق تقرير المصير والاستقلال ؛ ومن أجل الاحترام الكامل لسيادة جميع البلدان واستقلالها الوطني ؛ ومن أجل الالتزام الثابت بأهداف ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة . ومن أجل اتخاذ تدابير عملية عاجلة تهدف الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وحث الوزراء ورؤساء الوفود الدول الكبرى على العمل من أجل تخفيف حدة التوترات الدولية . وأعلنوا أن عملية الانفراج ينبغي أن تكون عالمية في نطاقها وفي تطبيقها جغرافيا . وأكدوا انه يجب ضمان أمن جميع الدول ، وانه يتعين أن تشارك جميع الدول ، ولاسيما بلدان عدم الانحياز ، مشاركة نشطة وعلى قدم المساواة في عملية حفظ السلم .

وأشار الاجتماع الى النتيجة التي خلص اليها المؤتمر الوزارى المعقود في نيودلهي بتشجيع الجهود الهادفة الى التخفيف العام من حدة التوترات ومعارضة التدخل الأجنبي بجميع أشكاله وأيا كان مصدره في افريقيا ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ، وأوروبا . وتحقيقا لهذه الغاية ، قرر الاجتماع تكثيف جهود بلدان عدم الانحياز كيما تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في وقت مبكر ، اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ثالثا

ذكّر الوزراء ورؤساء الوفود بأن عقد اجتماع مجلس الأمن ، وفقا لقرار الاجتماع الوزارى الاستثنائي لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في الجزائر ، قصد به دفع وتعزيز قضية شعب ناميبيا العادلة .

ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود مع الأسف والقلق أن مجلس الأمن قد قصّر في مسؤوليته الأساسية عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين عندما قوبلت القرارات التي تقترح فرض جزاءات شاملة وإلزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بالنقض من جانب أعضاء المجلس الدائمين الغربيين الثلاثة بتاريخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨١ .

وأكدوا من جديد أن الأمم المتحدة هي المسؤولة شرعا عن ناميبيا لحين نيلها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة ، ومن بينها القراران ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د إ - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٧ .

ورفضوا بحزم تلك المناورات التي استهدفت تقويض الاجماع الدولي ، كما أعرب عنه في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتجريد شعب ناميبيا المظلوم من انتصاراته التي حققها بشق الأنفس في كفاحه من أجل التحرر الوطني .

وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ قلقهم ازاء تهديد السلم والأمن الدوليين الذى يشكله احتلال جنوب افريقيا العنصرية المستمر وغير الشرعي لناميبيا ، وأعمالها العدوانية المتكررة التي تأخذ طابعا وحشيا وترتكب دون أى استفزاز ضد الدول المجاورة ، وسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها والتي تستحق الشجب وحيازتها ، بمعاونة بعض الدول الغربية ، للأسلحة النووية .

وعبّر الاجتماع عن قلقه العميق ازاء الوضع السريع التدهور في جنوب افريقيا ذاتها كما يتمثل في الظلم الوحشي المتصاعد وتسليح البلد برمته ، فضلا عن قتل زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وأعضائه النشطين . وأكد الاجتماع من جديد الموقف غير المنحاز المتمثل في انه لن يكون هناك سلم واستقرار وأمن في الجنوب الافريقي قبل القضاء على نظام الفصل العنصرى والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي ، وجدد تأييده الثابت لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . وأثنى الاجتماع على حركات التحرير الوطني لجنوب افريقيا ، وعلى الأخص المؤتمر الوطني الافريقي ، لجهودها في التعبئة السياسية الجماهيرية المكثفة والعمل المسلح ضد المنشآت الاستراتيجية . كما أثنى أيضا على شعبي نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية لمعارضتهما الصلبة لجولة فريق الركبي (سبرنجبوكس) في هذين البلدين التي تتم خرقا لموقف الأمم المتحدة الذى يدعو الى قطع العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا . ودعا الاجتماع الى تعزيز الحملة العالمية للافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وجميع المسجونين السياسيين ، وتأمين اعطاء جميع المقبوض عليهم من المناضلين في سبيل الحرية مركز أسرى الحرب ، والى تنفيذ جزاءات شاملة الزامية ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

كما أدانوا بقوة كون نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا قد دأب على أن يرفض باصرار الانصياع لمقررات وقرارات الأمم المتحدة التي تنص على انتقال ناميبيا الى الاستقلال . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن استيائهم لموقف النقض الذى اتخذه مؤخرا في مجلس الأمن ثلاثة أعضاء دائمين غربيين ازاء المقترحات الخاصة بفرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا العنصرية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالموافقة على خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هو الأساس الوحيد لقيام تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . وطالبوا بالبدء الفورى في التنفيذ غير المشروط لذلك القرار بدون مراوغة أو تحفظ أو تعديل وفي موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وأكد الاجتماع مرة أخرى تأييده للمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا وطلب الى الدول الأعضاء تقديم دعم متزايد ومتواصل ومساعدة مادية ومالية وعسكرية وغير ذلك من المساعدات ، الى المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا لتمكينها من تكثيف نضالها من أجل تحرير ناميبيا .

وأعرب الاجتماع كذلك عن ارتياحه لاقامة صندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل ناميبيا عملا بقرار مؤتمر القمة السادس . وقرر الوزراء ورؤساء الوفود عقد مؤتمر لاعلان التبرعات للصندوق في نيويورك خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، وناشدوا جميع الأعضاء والمراقبين والضيوف في حركة بلدان عدم الانحياز التبرع بسخاء للصندوق .

وأدان الاجتماع بشدة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لاستخدام قواته المسلحة ومرتزقته وعملائه في العدوان الشامل الذي شنه ضد أنغولا . وأعرب عن استيائه لقيام الولايات المتحدة بمنع مجلس الأمن - عن طريق ممارستها للفيتو - من النهوض بمسؤولياته في مواجهة العدوان الذي شنته جنوب افريقيا على أنغولا بلا أي استفزاز . ولقد شجع هذا التصرف السلطات العنصرية في بريتوريا على الاتيان بالجديد من أعمال العدوان والمغامرات العسكرية . وطالب الاجتماع بأن يدفع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا تعويضات لحكومة أنغولا عن الأضرار التي لحقت بالبلد من جرّاء هذا العدوان . وطلب الاجتماع من الدول الأعضاء تقديم كل الدعم والمساعدة ، بما في ذلك المساعدة العسكرية ، الى دول المواجهة لمعاونتها في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية .

وأحاط الوزراء ورؤساء الوفود علما ، مع الارتياح ، بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ولجنته التنفيذية بشأن تنظيم استفتاء عام حُر لتقرير المصير في اقليم الصحراء الغربية .

وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن اقتناعهم بأن التنفيذ الفوري لهذه القرارات سوف يكفل لشعب الصحراء الغربية الممارسة الكاملة لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة وانه سيحقق أيضا تطلعات شعوب المنطقة نحو السلم والاستقرار والتعاون .

رابعـــا

وأشار الوزراء ورؤساء الوفود الى الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة السادس الذى عقد في هافانا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، والى الاجتماع الوزارى الذى عقد في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ ، وأكدوا من جديد أن مسألة فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الأوسط ، وأن أى حل لهذا الصراع يتطلب ، من ناحية ، ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق العودة ، وحق تقرير المصير ، وحق اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، ويتطلب ، من ناحية أخرى ، انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

ودعا الاجتماع جميع الدول الى مساعدة وتسهيل أعمال وتحركات الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لمواصلة جهوده وكفاحه المشروع في سبيل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق العودة ، وحق تقرير المصير ، وحق اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، في اطار تسوية شاملة وعادلة تضمن السلم والاستقرار في المنطقة .

وأدان الاجتماع جميع المبادرات التي تهدف الى فرض أحكام اتفاقات كامب ديفيد التي تدعي تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل ، رغم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلن أن تلك الأحكام غير شرعية . وأدانوا أيضا أى حل جزئي أو منفصل ، وأى اتفاق يضر حقوق البلدان العربية والشعب الفلسطيني ؛ او ينتهك مبادئ وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ أو يمنع تحرير القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وممارسته هذه الحقوق ممارسة كاملة .

وأدان الوزراء ورؤساء الوفود سياسات العدوان والتوسع الاسرائيلية التي كثفت مؤخرا ضد الشعب الفلسطيني ، لاسيما في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومصادرة الأراضي ، واقامة المستوطنات ، واغتصاب المياه والموارد الطبيعية الأخرى التي تعتبر اساسية لحياة الشعب الفلسطيني

وأشاروا الى قرارى مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، وأدانوا اعلان " القانون الأساسي للقدس " ، وكذا جميع التدابير الأخرى التي تهدف الى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة ، وطبيعتها الجغرافية ، وهيكلها المؤسسي .

وأدان الوزراء ورؤساء الوفود ادانة شديدة التدابير الاسرائيلية التي تهويد مدينة القدس المقدسة ، بما في ذلك اعمال الحفر المستمرة تحت أماكن العبادة الاسلامية المقدسة وحولها .

واضافة الى ذلك ، عبروا عن أبلغ القلق ازاء اعمال الحفر والتنقيب العميق المستمرة تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة داخل الأماكن المقدسة في الحرم الشريف بالقدس ، التي تهدد

بانهيار هذه المنشآت التي ترجع الى أكثر من ألف عام . وأيدوا قرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ، المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، الذى يقضي بوضع القدس الشرقية في قائمة لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، لحماية المواقع الثقافية والتاريخية في المدينة .

وشجب الوزراء ورؤساء الوفود مشروع حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت ، وأعلنوا أن فتحها سيشكل عملا عدوانيا يهدد السلم والأمن الدوليين . ودعوا جميع البلدان الى الامتناع عن تزويد اسرائيل بدعم بشرى أو معنوى ، أو بمساعدة سياسية واقتصادية ، بما في ذلك المعدات اللازمة لبناء هذه القناة .

وأدان الاجتماع السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تهدف الى فرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي في مرتفعات الجولان .

وأشار الوزراء ورؤساء الوفود الى القرار ا ط - ٢/٧ ، الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة (تموز/يوليه ١٩٨٠) ، ولاحظوا بقلق بالغ أنه منذ ذلك التاريخ لم تنفذ توصيات الجمعية العامة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ودعوا مجلس الأمن الى النظر في الحالة واعتماد تدابير دون مزيد من التأخير ، بقصد تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . وادانوا موقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية العدائي تجاه حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

وقرر الوزراء ورؤساء الوفود عقد اجتماع استثنائي لمكتب التنسيق على المستوى الوزارى ، في الوقت المناسب ، لاجراء تقييم للحالة واتخاذ تدابير عملية لتعزيز المساعدة الشاملة للكفاح الذى يخوضه الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، في سبيل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها في حرية .

خامسا

وعبّر الوزراء ورؤساء الوفود عن القلق البالغ ازاء التصعيد المستمر لهجمات اسرائيل البربرية على جنوب لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . وأشاروا الى أن مؤتمر القمة السادس قد اعتبر ذلك العدوان ، الذى شن برا وبحرا وجوا ، بمثابة ابادة جماعية للشعب اللبناني واللاجئين الفلسطينيين ، استخدمت فيها اسرائيل أحدث الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود ، مع القلق ، أن حكومة الولايات المتحدة منهمكة حاليا في عقد " تحالف استراتيجي " في الشرق الأوسط ، بدلا من المشاركة في مساعي تحقيق تسوية شاملة

وعادلة قائمة على انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف . واعلنوا قلقهم البالغ ازاء تطوير "التعاون الاستراتيجي" بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، الذى يؤكد دور الدولة الأخيرة كرأس جسر حقيقي للامبريالية ، وكعنصر يهدد استقرار بلدان منطقة الشرق الأوسط وكذا السلم والأمن الدوليين .

أدان الوزراء ورؤساء الوفود ادانة شديدة العدوان الاسرائيلي السافر على المنشآت النووية العراقية المكرسة للأغراض السلمية وحدها ، بوصفه عملا من أعمال الارهاب تقوم به دولة وانتهاكا صارخا لسيادة بلد من بلدان عدم الانحياز . وأعاد الاجتماع تأكيد حق بلدان عدم الانحياز غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية لاغراض سلمية وفقا لاولوياتها ومصالحها وحاجاتها . وأكد الوزراء ورؤساء الوفود مجددا على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاسلحة النووية الاسرائيلية وعلى قرار مجلس الأمن ٤٨٧ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ وطلبوا أن تمتثل اسرائيل للقرارات المذكورة . وطلب الاجتماع ، على وجه الخصوص ، من مجلس الأمن اتخاذ تدابير فعالة ضد اسرائيل وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتعهد المشتركون فيه بالعمل في دورة الجمعية العامة السادسة والثلاثين على اتخاذ مقررات تمنع اسرائيل من ارتكاب أعمال عدوانية أخرى وترغمها على الامتثال لقواعد القانون الدولي ومبادئ الميثاق وأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وطلبت بلدان عدم الانحياز الى جميع الدول ، خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، أن تمتنع عن تقديم أية مساعدة بشرية أو عسكرية أو سياسية أو اقتصادية لاسرائيل قد تشجعها على مواصلة سياساتها العدوانية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني .

وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الاعراب عن تأييدهم لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ودعوا الي تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٨١) تنفيذا كاملا . وأدانوا الاعتداءات وأعمال العنف الاسرائيلية المتواصلة ضد لبنان والتدخل في شؤون لبنان القومية . وأدانوا على وجه الخصوص ، الغارات الاسرائيلية الاخيرة على جنوب لبنان وبيروت ، التي تسببت في خسائر جسيمة في الأرواح بين السكان المدنيين اللبنانيين وألحقت أضرارا كبيرة بالممتلكات . وفي هذا الصدد أشاروا الى قرار مجلس الأمن ٤٩٠ (١٩٨١) التالي نصه :

" ان مجلس الأمن ،

اذ يعيد تأكيد النداء الملح الذى وجهه رئيس مجلس الأمن وأعضاؤه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١ (S/14599) ، ونصه كما يلي :

' ان رئيس مجلس الامن وأعضاء المجلس ، بعد استماعهم الى تقرير الامين العام ، يعربون عن قلقهم العميق ازاء جسامة الخسائر في الأرواح ومدى التخريب الذى تسبب فيه الحوادث المؤسفة الدائرة منذ عدة أيام في لبنان .

وهم يوجهون نداء ملحا لوضع نهاية فورية لجميع الهجمات المسلحة ولضبط النفس الى أقصى حد ممكن حتى يتسنى اقامة السلم والهدوء في لبنان واقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ككل " .

واذ يحيط علما بتقرير الأمين العام في هذا الصدد ،

١ - يدعو الى وقف جميع الهجمات المسلحة فورا ؛

٢ - يعيد تأكيد التزامه بسيادة لبنان وسلامته الاقليمية واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا ؛

٣ - يرجو من الأمين العام تقديم تقرير آخر الى المجلس عن تنفيذ هذا القرار في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه ٤٨ ساعة من اتخاذه " .

وأيدوا مضمونه . ودعوا أيضا الى اعادة سلطة الحكومة اللبنانية على كامل اقليم لبنان داخل حدوده المعترف بها دوليا . ورحبوا بمقررات مؤتمرات القمة العربية لحل الأزمة اللبنانية .

وأيد الوزراء ورؤساء الوفود تقرير بعثة مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز التي زارت لبنان في آب/أغسطس ١٩٨١ بناء على طلب من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

سادسا

نظر الاجتماع في الحالة في قبرص وأعاد تأكيد تأييده لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها وكرر الاعراب عن تضامنه مع حكومة قبرص وشعبها . وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن أملهم في أن تجرى المحادثات المعقودة حاليا بين الطائفتين تحت اشراف الأمين العام ، بصورة أكثر موضوعية وايجابية وموجهة بدرجة أكبر نحو التوصل الى نتائج بغية الاهتداء ، دون المزيد من التأخير ، الى حل عادل للمشكلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومقررات واعلانات بلدان عدم الانحياز والاتفاقات العالية المستوى ذات الصلة . وطلب الوزراء ورؤساء الوفود الى فريق الاتصال لبلدان عدم الانحياز أن يبقي الحالة قيد الاستعراض المستمر وأن يتخذ تدابير حسب الاقتضاء .

وأعرب الاجتماع عن قلقه العميق ازاء تجميع الأسلحة المتزايد والخطير في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم وازاء التوتر المتصاعد في تلك القارة مما يعمق المجابهة بين الكتلتين ويهدد سلم الدول الأوروبية وأمنها . وأثنى على التعاون الايجابي بين دول عدم الانحياز والدول المحايدة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وطلب الى جميع الدول المشاركة أن تتعاون في الجهود المبذولة لتنفيذ وثيقة هلسنكي الختامية بكامل أجزائها ، بما في ذلك الجزء المتعلق بالبحر المتوسط .

وأيد طلب دول البحر المتوسط غير المشاركة والاطراف المعنية الاخرى أن تشارك مشاركة كاملة في مداولات مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا بشأن جميع المسائل المتصلة بالحالة في البحر المتوسط بغية ازالة بؤر الازمات ومواضع التوتر في المنطقة وتحويلها الى منطقة سلم وتعاون .

وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم العميق ازاء اعتداء الولايات المتحدة الامريكية على الجماهيرية العربية الليبية في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨١ . واعتبروا أن ذلك الاعتداء يشكل تهديدا وعملا صارخا من أعمال العنف ضد ما لبلدان عدم الانحياز في المنطقة التي تنادى بانشاء منطقة سلم وتعاون في البحر المتوسط، من سيادة واستقلال وسلامة اقليمية ،وتهديدا للسلم والامن الدوليين .

سابعـــا

أشار الوزراء ورؤساء الوفود الى أن مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد في شباط/فبراير ١٩٨١ قد أعرب عن قلقه الشديد ازاء التعزيز المتزايد للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندى ، ولان النشاط العسكري للدول الكبرى بجميع أشكاله ومظاهره في مناطق من المحيط الهندى قد تكاثف بالرغم من الرغبات التي أعربت عنها دول المحيط الهندى الساحلية وغير الساحلية وازاء التدهور الملحوظ في مناخ السلم والأمن في المنطقة .

وأشار الاجتماع ، وقد ساوره قلق بالغ ازاء التوتر الخطير الناتج عن توسيع القواعد الاجنبية القائمة والمنشآت العسكرية وتسهيلات الامدادات الميدانية وتجميع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل وكذلك البحث عن قواعد جديدة في منطقة المحيط الهندى ، الى ان الوزراء المجتمعين في نيودلهي كانوا قد نبهوا الى الاخطار الناجمة عن أية أعمال من شأنها أن توفر أعذارا لتدخل الدول الكبرى أو لوجودها في المنطقة . وفي هذا الصدد لاحظ الاجتماع كذلك ، مع الأسف ، أن اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندى منعت من قبل بعض الدول الكبرى ومن قبل الدول البحرية الرئيسية التي تستخدم طرق المحيط الهندى من تحديد موعد نهائي لعقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندى المقرر عقده في سرى لانكا بغية تحقيق أهداف اعلان اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم . وقد خيب فشل اللجنة في التوصل الى قرار بشأن موعد عقد المؤتمر آمال كل دول المحيد الهندى غير المنحازة ، الساحلية والخلفية التي عملت بدأب طيلة عشر سنوات تقريبا ، بتأييد من سائر بلدان عدم الانحياز ، سعيا وراء تحقيق الأهداف الواردة في المبادرات التي قامت بها بلدان عدم الانحياز من أجل اعلان اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم الذى اعتمدته الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٧١ .

وأعاد الوزراء ورؤساء الوفود تأكيد عزمهم على العمل من أجل عقد مؤتمر معني بالمحيط الهندى في سرى لانكا في موعد لا يتجاوز النصف الأول من سنة ١٩٨٣ وأعربوا من جديد عن أملهم في أن تشارك جميع الدول الكبرى وجميع الدول البحرية الرئيسية الأخرى المستخدمة للمحيط في هذا المؤتمر بروح بناءة مع البدء في نفس الوقت في عملية تخفيف وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندى.

وفي هذا الصدد رحب الوزراء ورؤساء الوفود كذلك ، كما فعلوا في مؤتمر نيودلهي ، بمبادرة رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية بالدعوة الى مؤتمر قمة حول المحيط الهندى يعقد في تنزانيا .

ثامنـــــــا

وقد ساور الوزراء ورؤساء الوفود قلق بالغ ازاء استمرار حـــدة التوترات والمنازعات في منطقة جنوب شرقي آسيا مما أثر على دول أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز ، وأعربوا عن رأيهم فـي أن التوتر في كمبوتشيا وحولها يجب أن لا يتصاعد فيشمل منطقة أوسع ، وأنه ينبغي توجيه الجهود نحو ايجاد حل سياسي سلمي شامل يقوم على أساس مبادئ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعلى عدم جواز استخدام القوة ضد الدول ذات السيادة . ومن شأن حل سياسي كالذى أعرب عنـه اعلان مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في شهر شباط/فبرايـــر ١٩٨١ ، والـذى ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية ، أن يكفل بذلك الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول في المنطقة واستقلالها وسلامتها الاقليمية بما في ذلك كمبوتشيا . وأعربوا عن أملهم ، وقد أحاطـــوا علما بمختلف الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ، في أن تبذل جهود بنّاءة نحو قيام حوار يؤدى الي تسوية المنازعات بين جميع الدول في المنطقة والى احلال السلم والاستقرار الدائمين في المنطقـــة ، وكذلك الى انهاء التدخل أوالتهديد بالتدخل من قبل الدول الاجنبية .

وأكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عـــــن التدخل الاجنبي والتخريب والاكراه ، وأعربوا عن الأمل في أن يتهيأ عن طريق عملية تفاوض وتفاهـــم متبادل ، مناخ يؤدى الى ممارسة هذا الحق .

ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود ايضا مع التقدير الجهود المبذولة من أجل المبادرة باقامـــة منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة ، ودعوا جميع الدول الى أن تمد هذه الجهود بتأييدهـــــا الكامـــل .

تاسعـــــا

ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود ببالغ القلق ان الحالة في جنوب غرب آسيا تنطوى على عواقب وخيمة بالنسبة الى سلم المنطقة واستقرارها وأن استمرار هذه الحالة ستكون له مضاعفات خطيرة علـى السلم والأمن الدوليين . وفي هذا السياق ، نظروا الى الحالة في افغانستان بقلق خاص . وأشاروا في هذا الخصوص الى النداء العاجل الذى وجهه وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز لايجاد تسوية سياسية تقوم على أساس انسحاب جميع القوات الأجنبية والاحترام الكامل لاستقلال افغانستـــــان وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز ، والتقيد التام بمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . وفي حين أكد الوزراء ورؤساء الوفود من جديد حقوق اللاجئين الأفغانيين في العودة الى ديارهـم بسلامة وبكرامة ، حثّوا جميع من يعنيهم الأمر على العمل لى ايجاد تسوية من شأنها أن تضمـــن للشعب الأفغاني تقرير مصيره بنفسه بعيدا عن التدخل الأجنبي وتمكّن اللاجئين الأفغانيين مـــن العودة الى ديارهم . وقد أعربوا عن تقديرهم للجهود المخلصة المبذولة من أجل البحث عن تسوية سياسية للحالة في أفغانستان . وطلبوا أيضا الى جميع الدول ممارسة ضبط النفس لتجنب زيـــادة

تعريض سلم المنطقة وأمنها الى الخطر ، والعمل على تهيئة الظروف المفضية الى الاستقرار والى قيام علاقات وئام فيما بين جميع دول المنطقة على أساس مبادئ عدم الانحياز المتمثلة في التعايش السلمي ، واحترام السيادة والاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية ، وعدم التدخل بجميع صوره في الشؤون الداخلية للدول .

عاشـــرا

ولاحظ الوزراء ورؤساء الوفود ببالغ القلق أن توترا متزايدا بدأ ينشأ أيضا في النصف الغربي من الكرة الأرضية ، في منطقة البحر الكاريبي أمريكا الوسطى . وأكد الوزراء ورؤساء الوفود أن سياسات العدوان والتدخل بجميع صوره ، والضغوط وعمليات الحصار الاقتصادي أو العسكري لا يمكن الا أن تزيد الحالة سوءا وتعرض السلم والأمن الدوليين لخطر أشد . وفي هذا السياق ، أعربوا عن قلقهم ازاء القيام بمناورات عسكرية بحرية في المنطقة ، وازاء المحاولات المبذولة لزعزعة استقرار حكومة غرنادا ، وممارسة الضغوط الاقتصادية وغيرها ، والمناورات الرامية الى زعزعة استقرار نيكاراغوا ، واتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسات وأخذها باجراءات معادية لكوبا . وأعرب الاجتماع مـن جديد عن مساندته التامة لطلب كوبا العادل بأن تعيد الولايات المتحدة القاعدة البحرية والاراضي التي تحتلها بطريقة غير شرعية في غوانتانامو ، وبأن توقف الحصار الذى تفرضه على ذلك البلد .

وفيما يتعلق بالسلفادور كرر الوزراء ورؤساء الوفود الاعراب بشدة ، عن ضرورة تطبيق مبادئ عدم الانحياز ، وتقرير المصير ، وعدم التدخل بجميع صوره في الشؤون الداخلية للدول لكي تسوّى الحالة الراهنة في هذا البلد بطريقة سلمية وعادلة وديمقراطية وجليلة .

وفي هذا السياق ، رحب الاجتماع مع الارتياح بجميع مشاعر المجتمع الدولي وجهوده التي تشجّع ، باعادة التأكيد على هذه المبادئ ، على ايجاد حل سياسي حقيقي وديمقراطي يأخذ في الاعتبار جميع القوى السياسية في السلفادور والممثلين السياسيين الحقيقيين لتلك القوى ، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى مرحلة من المشاركة الديمقراطية الواسعة تضع حدّا لسفك الدماء في ذلك البلد .

وأعرب الاجتماع عن القلق لتزايد تدفق المعدات الحربية الاسرائيلية ، وخاصة الطائرات على بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية .

وجدد الاجتماع كذلك تأييده لحقوق شعب بورتوريكو غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأيد قرار اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ادراج مسألة بورتوريكو في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة

وكرر الوزراء ورؤساء الوفود الاعراب عن أملهم بأن تنفذ الولايات المتحدة وتحترم بدقة معاهدات قناة بنما بغية ايصال السيادة الكاملة لدولة بنما وولايتها على كامل أراضيها الوطنية ، فضلا عـن اعمال نظام حياد الممر المائي الواصل بين المحيطين .

وكرر الاجتماع ، بحزم ، دعمه لحق جمهورية الأرجنتين في اعادة جزر مالفيناس وسيادتها الاقليمية عليها وطلب التعجيل في المفاوضات مع المملكة المتحدة بهذا الشأن .

وأكد الاجتماع مرة أخرى طلب جمهورية بوليفيا العادل والمشروع لاستعادة منفذها الى المحيط الهادئ مع كامل السيادة .

حادى عشـــر

وفقا لقرار المؤتمر الوزارى لبلدان عدم الانحياز الذى انعقد في شباط/فبراير في نيودلهي، وهو القرار الوارد في الفقرة ١٠٩ من اعلان نيودلهي بشأن التسوية السلمية للمنازعات ، قرر الاجتماع تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية لفرض دراسة الاقتراحات المعروضة على مؤتمر نيودلهي واعداد مشاريع مقترحات لمؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول والحكومات الذى سيعقد في بغداد .

ثاني عشـــر

وقد أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن قلقهم بشأن التدهور المتزايد في حالة العلاقات الاقتصادية الدولية وبشأن الوضع البالغ الصعوبة للبلدان النامية . ولم يكن ذلك نتيجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد العالمي وحسب ، بل أنه كان أيضا نتيجة التفاهم الخطير في الأحوال الدولية الذى أطلق عنان سباق التسلح . هذا فضلا وفقدان الرغبة في المساعدة في حل المشاكل الخطيرة التي تؤثر في الاقتصاد العالمي بسهم ، في حد ذاته ، في زيادة تفاقم الحالة الدولية .

ولاحظ الاجتماع أن استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية في العالم قد اتخذ أبعادا لا نظير لها ، الأمر الذى أثر في معظم البلدان النامية بطريقة حد خطيرة ، كما تظهر ، بين أمورأخرى في حالات عدم التوازن المتزايد في المدفوعات الدولية ، وفي التدهور الحاد في معدلات التبادل التجارى ، وفي العبئ المتزايد للمديونية الخارجية ، وفي انعدام الأمن وعدم كفاية امدادات الأغذية .

وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة وأسبابها الكامنة ، كانت استجابة البلدان المتقدمة الكبرى مخيبة للغاية . وقد أعرب الاجتماع عن أسفه الشديد لأن الشروع في المفاوضات الشاملة ما فتئ يتعرض للخطر من جراء التأخيرات المتواصلة التي تسببها بصورة خاصة دولةواحدة ، الأمر الذى يقف حائلا دون مبادرة عدم الانحيازالكبرى للقيام بدراسة متكاملة وشاملة لكافة البنود الحاسمة المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

وواضح أن بعض البلدان المتقدمة تفتقر أيضا الىالارادة السياسية الايجابية للشروع ، دون تأخير ، في القيام بجهود متضافرة موجهة لتحقيق حلول فعالة وعادلة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنـــة .

وقد أكد وزراء ورؤساء الوفود اقتناعهم بأن النظام الاقتصادي الدولي الراهن غير العادل ، الذي يعاني فعلا من الأزمة ، يقتضي اصلاحا هيكليّا لا يمكن أن ينتج الا عن اتباع نهج شامل ومتكامل ازاء مشاكل الاقتصاد العالمي الراهنة ، تشارك فيه جميع البلدان ويؤدي الى حلول متفق عليها واقامة نظام اقتصادي دولي يكون دائما مفيدا للجميع. وأعربوا عن اقتناعهم ، أكثر من أي وقت مضى ، بالطابع الملح للشروع بالمفاوضات الشاملة وحثوا الدول المتقدمة على الكشف عن اظهار ارادة سياسية حقيقية لهذا الغرض .

وقد رحب الوزراء ورؤساء الوفود للبلدان غير المنحازة بالمقررات المشجعة المتخذة في أثناء مؤتمر كاراكاس بشأن التعاون فيما بين البلدان النامية ودعوا جميع البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى الى أن لا تدخر وسعا للاسراع في تنفيذ القرارات المهمة المتخذة في ذلك المؤتمر.

وقد اعتبر الاجتماع النتيجة التي انتهى اليها مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل تقدما ، الذي انعقد في باريس في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، مهما ومشجعا . ودعا الى التعجيل في التنفيذ لبرنامج العمل الموضوعي الجديد ، بالشكل الذي اعتمده المؤتمر ، باعتباره خطوة أساسية نحو اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ثالث عشر

٧ - وقد قرر الوزراء ورؤساء الوفود كذلك تجديد ولاية أفرقة العمل والاتصال والصياغة لبلدان عدم الانحياز.

رابع عشر

٨ - وقد شدد وزراء ورؤساء الوفود على أهمية الاجتماع الوزاري القادم لمكتب التنسيق الخاص ببلدان عدم الانحياز ، الذي سيعقد في هافانا ، كوبا ، من أجل تعزيز دور وفاعلية عدم الانحياز في حل المشاكل الدولية المتعلقة والاعداد لمؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول والحكومات الذي سيعقد في بغداد . ولاحظوا بارتياح بأن مكتب التنسيق سيجتمع قريبا على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة ، بغية الشروع بالعمل التحضيري لهذا الاجتماع الوزاري الهام لمكتب التنسيق ، الذي سيعقد في هافانا في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، بالتنسيق الوثيق مع البلد المضيف.

٩ - وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم العميق للاحتفال المهيب أثناء المؤتمر الوزاري في نيودلهي بالذكرى العشرين لمؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بلغراد عام ١٩٦١. ولاحظوا بتقدير أنه قد احتفل في هذه السنة ، ولأول مرة ، طبقا لقرار اتخذه المؤتمر الوزاري في نيودلهي ، بيوم عدم الانحياز ، في الأمم المتحدة ، وعلى الصعيد الوطني في بلدان

عدم الانحياز ، الأمر الذى أسهم في توسيع ادراك الأهمية التي تكتسبها ، في الأحوال الدولية الراهنة ، سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز ودورها الذى لا يمكن الاستعاضة عنه في مجال الجهود الرامية الى اقامة علاقات سياسية واقتصادية جديدة في العالم . وقد أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم لأن الذكرى العشرين للمؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز سوف يحتفل بها باجلال في أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ودعوا جميع الدول الأعضاء الى الاسهام في الاحتفال بهذا الحدث التاريخي .

١٠ — وقد صمم الاجتماع على أن تعمل دول عدم الانحياز بتعاون وثيق فيما بينها فيما يتعلق بجميع بنود جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي تهم بشكل خاص بلدان عدم الانحياز ، وذلك طبقا لمبادئ وأهداف عدم الانحياز .

- - - - -